

"أمان" يعقد جلسة استماع حول إجراءات تسجيل المؤسسات الأهلية

ذات السجل الإداري والمالي اللائق، مؤكداً أهمية تفعيل دور الوزارات القطاعية في متابعة المؤسسات الواقعة ضمن اختصاصها.

بدوره، شدد مدير الناصرة في مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، عبد الله حماد، على أن الاعتمادات البنكية لا تقل أهمية عن إجراءات التسجيل القانونية، مؤكداً أن بعض الجمعيات تواجه رفضاً أو تعطلت في استقبال الحوالات دون الحصول على تبريرات واضحة من البنوك، الأمر الذي يعيق تنفيذ أنشطتها وبرامجها. كما أشار إلى وجود إشكاليات تتعلق ببعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات وما يثار حول مدى انسجامها مع نصوص القانون الأصلي.

توافق على مواصلة الحوار

وتطوير آليات لمعالجة التحديات

وفي ختام النقاش، طالب ممثلو الجمعيات والمؤسسات الأهلية في قطاع غزة بتمديد المهلة الممنوحة لتسوية الأوضاع القانونية حتى نهاية العام، معتبرين أن الوعد الحالي غير كافٍ في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها القطاع. كما أثاروا تساؤلات تتعلق بآليات التعامل مع مجالس الإدارة القيمة خارج فلسطين، وضرورة تعميم القرارات والتعليمات الناظمة لعمل الجمعيات عبر قنوات رسمية وواضحة.

وشدد المشاركون على ضرورة مراجعة اللوائح التنظيمية والإجراءات الناظمة لعمل المؤسسات الأهلية بما يحقق التوازن بين متطلبات الرقابة الحكومية واستقلالية العمل الأهلي، واعتماد ترتيبات استثنائية للمؤسسات العاملة في قطاع غزة، وتفعيل نظام واضح للشكاوى والتظلمات الإدارية، ونشر بيانات دورية حول إجراءات التسجيل والاعتماد، وتعزيز معايير النزاهة والشفافية، وتطوير الشراكة والحوار المنظم بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لمعالجة التحديات القائمة وهئية بيئة عمل أكثر كفاءة واستجابة للوائح الفلسطينية.

من جانبه استمع هيلاة إلى إشكاليات تواجه المؤسسات مجبياً على كافة الاستفسارات التي برزت خلال الجلسة، ومؤكداً على ضرورة استكمال النقاش بمشاركة ممثلي سلطة النقد وجمعية البنوك في القضايا اليرتبطه بالعملة المصرفية. كما أكد بدوره على أن الوزارة مهتمة بتعزيز الحوار بما يخدم تطوير الإجراءات على نحو يصب في المصلحة العامة.

وفي الختام، أعلن ائتلاف أمان عن نيته الدعوة إلى عقد جلسة استكمال مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك جمعية البنوك الفلسطينية وسلطة النقد ووحدة المتابعة المالية، وممثلو مؤسسات المجتمع المدني والإدارة العامة للجمعيات، بهدف مناقشة الإشكاليات المصرفية.



حالياً على تطوير "بوابة حكومي" كمنصة إلكترونية متكاملة تتيح للمؤسسات تقديم الطلبات ومتابعتها وتقديم تقاريرها السنوية وكافة الوثائق المطلوبة منها لوزارة الداخلية بما في ذلك تقديم التظلمات إلكترونياً. كما لفت إلى أن حرب الإباده أخرت تنفيذ المشروع وإعداد دليل إجرائي شامل يوضح للمؤسسات إجراءات التسجيل والاعتماد، مؤكداً أن الوزارة ستناقش هذه الأدوات مع الشركاء قبل إطلاقها.

وأوضح هيلاة أن الوزارة تتابع القضايا اليرتبطه بالقيود المصرفية بالتنسيق مع سلطة النقد والجهات المختصة، مشيراً إلى وجود آليات تشكيل لجنة تضم مختلف الجهات ذات العلاقة لمعالجة التحديات القائمة، لا سيما تلك اليرتبطه بالحسابات البنكية والتحويلات المالية. من جانبه، أكد المستشار القانوني في مؤسسة الحق، أشرف أبو حية، أن قضية "السلامة الأمنية" ترتبط بمنظومة إدارية وقانونية أوسع وتتطلب معالجة جذرية، معتبراً أن بعض الممارسات اليرتبطه بها تثير إشكاليات قانونية تستوجب المراجعة. كما اعتبر أن القيود المصرفية تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه العمل الأهلي في المرحلة الحالية، داعياً إلى تفعيل اللجنة المشتركة بقيادة تنسيقية الشبكة لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بالحسابات البنكية والتحويلات المالية.

واقترح أحد حيوه تطوير نظام لتسنيف الجمعيات وفق معايير الحكومه والنزاهة والالتزام المؤسسي، بما يساعد الجهات الرسمية على التعامل بمرونه أكبر مع المؤسسات وأشار هيلاة إلى أن الوزارة واصلت استقبال طلبات التسجيل وإنجازها خلال فترة الحرب، وأصدرت خلال عام ٢٠٢٤ قرارات استثنائية بتمديد مجالس الإدارة بشكل تلقائي، أولاً لمدة ثلاثة أشهر ثم لمدة ستة أشهر، مراعاة للظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب. كما أوضح أن الوزارة أجلت خلال تلك الفترة منظمات التقارير المالية والإدارية، وأتاحت استقبال الوثائق والعلامات عبر وسائل إلكترونية متعددة لتخفيف من آثار تدمير المؤسسات وفقدان الوثائق.

ضرورة عقد انتخابات دورية للهيئات

الإدارية لضمان الامتثال القانوني

وأضاف أنه مع بداية شهر آذار/مارس ٢٠٢٦ برزت الحاجة إلى تصويب الأوضاع القانونية والعودة تدريجياً إلى الإجراءات الاعتيادية، بما يشمل عقد الانتخابات الدورية للهيئات الإدارية، وبما يضمن التداول والإدارة السلمية للمؤسسات. وأوضح أن التأخير الذي قد يحدث في بعض العمليات يعود في جانب منه إلى ظروف العمل الطارئة وتراجع ساعات الدوام نتيجة الأوضاع الاستثنائية، مؤكداً أن الوزارة منارة لتسهيل عمل المؤسسات، خاصة العاملة في قطاع غزة، إدراكاً لحجم الاحتياجات القائمة هناك.

"بوابة حكومي" منصة إلكترونية

لتقديم الطلبات ومتابعة الإجراءات

وأشار هيلاة إلى أن الوزارة تتعامل مع مختلف وسائل التواصل الإلكتروني، وتعمل على تطوير "بوابة حكومي" كمنصة إلكترونية متكاملة تتيح للمؤسسات تقديم الطلبات ومتابعتها وتقديم تقاريرها السنوية وكافة الوثائق المطلوبة منها لوزارة الداخلية بما في ذلك تقديم التظلمات إلكترونياً. كما لفت إلى أن حرب الإباده أخرت تنفيذ المشروع وإعداد دليل إجرائي شامل يوضح للمؤسسات إجراءات التسجيل والاعتماد، مؤكداً أن الوزارة ستناقش هذه الأدوات مع الشركاء قبل إطلاقها.

وأوضح هيلاة أن الوزارة تتابع القضايا اليرتبطه بالقيود المصرفية بالتنسيق مع سلطة النقد والجهات المختصة، مشيراً إلى وجود آليات تشكيل لجنة تضم مختلف الجهات ذات العلاقة لمعالجة التحديات القائمة، لا سيما تلك اليرتبطه بالحسابات البنكية والتحويلات المالية. من جانبه، أكد المستشار القانوني في مؤسسة الحق، أشرف أبو حية، أن قضية "السلامة الأمنية" ترتبط بمنظومة إدارية وقانونية أوسع وتتطلب معالجة جذرية، معتبراً أن بعض الممارسات اليرتبطه بها تثير إشكاليات قانونية تستوجب المراجعة. كما اعتبر أن القيود المصرفية تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه العمل الأهلي في المرحلة الحالية، داعياً إلى تفعيل اللجنة المشتركة بقيادة تنسيقية الشبكة لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بالحسابات البنكية والتحويلات المالية.

واقترح أحد حيوه تطوير نظام لتسنيف الجمعيات وفق معايير الحكومه والنزاهة والالتزام المؤسسي، بما يساعد الجهات الرسمية على التعامل بمرونه أكبر مع المؤسسات وأشار هيلاة إلى أن الوزارة واصلت استقبال طلبات التسجيل وإنجازها خلال فترة الحرب، وأصدرت خلال عام ٢٠٢٤ قرارات استثنائية بتمديد مجالس الإدارة بشكل تلقائي، أولاً لمدة ثلاثة أشهر ثم لمدة ستة أشهر، مراعاة للظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب. كما أوضح أن الوزارة أجلت خلال تلك الفترة منظمات التقارير المالية والإدارية، وأتاحت استقبال الوثائق والعلامات عبر وسائل إلكترونية متعددة لتخفيف من آثار تدمير المؤسسات وفقدان الوثائق.

وأشار هيلاة إلى أن الوزارة تتعامل مع مختلف وسائل التواصل الإلكتروني، وتعمل على تطوير "بوابة حكومي" كمنصة إلكترونية متكاملة تتيح للمؤسسات تقديم الطلبات ومتابعتها وتقديم تقاريرها السنوية وكافة الوثائق المطلوبة منها لوزارة الداخلية بما في ذلك تقديم التظلمات إلكترونياً. كما لفت إلى أن حرب الإباده أخرت تنفيذ المشروع وإعداد دليل إجرائي شامل يوضح للمؤسسات إجراءات التسجيل والاعتماد، مؤكداً أن الوزارة ستناقش هذه الأدوات مع الشركاء قبل إطلاقها.

وأشار هيلاة إلى أن الوزارة تتعامل مع مختلف وسائل التواصل الإلكتروني، وتعمل على تطوير "بوابة حكومي" كمنصة إلكترونية متكاملة تتيح للمؤسسات تقديم الطلبات ومتابعتها وتقديم تقاريرها السنوية وكافة الوثائق المطلوبة منها لوزارة الداخلية بما في ذلك تقديم التظلمات إلكترونياً. كما لفت إلى أن حرب الإباده أخرت تنفيذ المشروع وإعداد دليل إجرائي شامل يوضح للمؤسسات إجراءات التسجيل والاعتماد، مؤكداً أن الوزارة ستناقش هذه الأدوات مع الشركاء قبل إطلاقها.

رام الله، غزة- التمس - بمشاركة ممثلين عن وزارة الداخلية ومشاركة واسعة من المؤسسات الأهلية والجهات ذات العلاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ عقد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) جلسة استماع حول إجراءات تسجيل وتجديد تسجيل المؤسسات الأهلية وتنظيم عملها، بهدف مناقشة أبرز التحديات القائمة، والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، والخروج بتوصيات عملية تسهم في تعزيز مبادئ الشفافية وسيادة القانون وحماية القضاء الذي الفلسطيني.

وفتتح الجلسة المدير التنفيذي لائتلاف أمان، عصام حج حسين، مؤكداً أن حقّ التجمع والتنظيم في فلسطين حق كفله القانون الأساسي، مشيراً إلى أن المؤسسات الأهلية تواجه في الآونة الأخيرة، تحديات قانونية وإدارية ومصرفية متزايدة سبق متابعتها مع الجهات المختصة، إلا أن العديد منها ما زال قائماً، الأمر الذي استدعى عقد هذه الجلسة. وأوضح أن اللقاء يهدف إلى مناقشة هذه التحديات في ظل الدور المتعاظم الذي تؤديه المؤسسات الأهلية في الاستجابة الإنسانية والإغاثية، لا سيما في قطاع غزة.

ورقة ترصد التحديات وتقتراح مسارات للتطوير

واستعرض المدير الإقليمي لمكتب غزة، وإثل بعولوشه، ورقة خلفية هدفت إلى تقييم مدى مواءمة الإجراءات المعمول بها مع الواقع الاستثنائي الراهن، ورصد آثارها على استمرارية عمل المؤسسات الأهلية وقدرتها على المساهمة في جهود الإغاثة والتنمية وحيادية الحقوق وتعزيز الصمود المجتمعي.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

كما تناولت الورقة التحديات الميدانية الناتجة عن الحرب، حيث تعرض عددٌ كبيرٌ من مقرات المؤسسات الأهلية في قطاع غزة للتدمير أو الضرر، الأمر الذي أثر على قدرتها التشغيلية، إلى جانب صعوبة عقد اجتماعات الهيئات العامة وإجراء الانتخابات الدورية، وتعطل الوصول إلى الوثائق الرسمية، والقيود المفروضة على الحركة والتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وكذا بعولوشه أن المؤسسات الأهلية والجهات الحكومية تواجه تحدياً مشتركاً يتمثل في الحاجة إلى تعزيز الشفافية والحكومة في إدارة العلاقة التنظيمية بين الطرفين لتجاوز التحديات الراهنة الجمدة.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

وأشار بعولوشه إلى عدد من التحديات الإدارية والإجرائية، من بينها إجراءات اعتماد الهيئات الإدارية والتوقيعات البنكية، والبتّ بالطلبات ضمن للد القانونية، وآليات تمكين المؤسسات من متابعة معاملاتها ومعرفة مراحل إنجازها، وقنوات النظم ووضوح أسباب التأخير أو الرفض في بعض الحالات. كما لفت إلى التحديات المالية والمصرفية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، في ظل ارتباط تفعيل الحسابات البنكية واستمرار عملها بإجراءات الاعتماد الإداري، إضافة إلى تشدد متطلبات الامتثال المصرفي والرقابة على التحويلات المالية.

دولة فلسطين
وزارة المالية والتخطيط - مديرية اللوازم العامة
لجنة المعاملات المركزية
دعوة لتقديم عطاءات

الجهة المشتريّة: وزارة الصحة من خلال مديرية اللوازم العامة
رقم المناقصة: (MOH-GSD/MOF/2026/43)
اسم المناقصة: شراء وتوريد قطع غيار لجهاز CT SCAN X-RAY لمستشفى جنين الحكومي التابع لوزارة الصحة

1- تود وزارة الصحة الفلسطينية ومن خلال مديرية اللوازم العامة استخدام جزء من مخصصاتها ضمن الموازنة العامة الممول من قبل وزارة المالية والتخطيط لتسديد المبالغ المستحقة بموجب عقد (MOH-GSD/MOF/2026/43) شراء وتوريد قطع غيار لجهاز CT SCAN X-RAY لمستشفى جنين الحكومية التابع لوزارة الصحة.

2- تدعو مديرية اللوازم العامة لصناع وزارة الصحة الفلسطينية المناقصين ذوي الأهلية إلى تقديم عطاءات بالظرف الختموش شراء وتوريد قطع غيار.

3- ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية وفقاً لتقتضيات قانون الشراء العام رقم 8 لعام 2014 ولائحته التنفيذية، وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية، وللجهات المطلوب تفرورها لدى المناقص الفائز، هي القدرة المالية والخبرة الفنية في مجال قطع الغيار.

4- يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على معلومات إضافية والوصول إلى وثائق المناقصة من خلال الموقع الإلكتروني لمدير اللوازم العامة (www.gs.pmo.ps) أو عبر البوابة الموحدة لشراء العام shiras.gov.ps للحصول على مزيد من المعلومات من خلال مديرية اللوازم العامة / وزارة المالية والتخطيط خلال أوقات الدوام الرسمي من الساعة 8:00 صباحاً وحتى 2:00 بعد الظهر.

5- يجب على المناقص دفع رسوم غير مستردة مقدراها (300) شيكاً لحساب وزارة المالية والتخطيط بنك فلسطين على حساب رقم (219000/49)، ويتم إرفاق وصل الدفع (فشة الإيداع) مع العطاء المقدم.

6- يجب تسليم العطاءات في العنوان اللين أسفل الدعوة في موعد أقصاه الساعة (12:30) ظهراً من يوم الاثنين 2026/6/22، والعطاءات الإلكترونية غير مقبولة. ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 180 يوماً من التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.

7- يجب أن يكون مرفقا مع العطاء إقرار ضمان للعطاء وفقاً للتدويع المدرج في وثائق المناقصة على أن يكون مرفقاً حسب الأصول من الشخص المخول بالترقية عن المناقص ويعتبر هذا الإقرار كإيداع الرضام عن كفاية دخول المناقصة جزءاً لا يتجزأ من وثائق المناقصة ويستتبع رفض أي عملاء لا يوافقون على إقرار الضمان.

8- العطاءات التي تصل بعد التاريخ والوقت المحددين سيتم استبعادها وسيتم فتح العطاءات فور انتهاء الموعد المحدد لتسليم بخضرممثلة المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان اللين أدناه.

9- رسوم الإعلان في الصحف عن من ترسو عليه المناقصة.

10- العنوان المذكور أعلاه هو صندوق العطاءات المركزية - دائرة العطاءات - وزارة المالية والتخطيط - مديرية اللوازم العامة - رام الله - الحاميس - مجمع الوزارات - مبنى القدس / مقابل مكتب رئيس الوزراء - الطابق السادس - هاتف: 02- 2987110 - فاكس: 02- 2987056

دولة فلسطين
السلطة القضائية
محكمة صلح رام الله- ((20739431))
تاريخ التحرير: 2026-06-02
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 133/2025 حقوق
المدعى عليه: 1- إسماعيل إبراهيم جهاين، 2- شركة ترست العالمية للتأمين-البيروت.
الموضوع الدعوى: المطالبة بمبلغ (7400) سبعة آلاف وأربعمائة شيكاً، سنداً لنص المادة (14) من قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005.

1- المدعى عليه شركة التأمين الوطنية المساهمة المحدودة تمثّل وتمارس أعمال التأمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي الشركة المؤمنة للمركبة رقم 115099 رقم المركبة ١٩٤١١. يقتضي حضورك الشامل رقم 225630 والمرققة بهذه اللائحة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها. 2- المدعى عليه الأول هو سائق المركبة التسبب في الحادث التي تحمل الرقم 633292 المؤمنة لدى المدعى عليه الثانية 3- المدعى عليها الثانية هي الشركة المؤمنة للمركبة التسبب في الحادث الموصوفة بالبيد الثاني من اللائحة الدعوى. 4- حيث أنه بتاريخ 2022/02/07 في القدس منقطة الزعيم المدعى عليه الأول أثناء سيره لمحافظة عن مسافة توقف كافي ومسطح بالمركبة المؤمنة لدى الجهة المدعى المسافرة أمامه ما لم تسبب بأضرار مادية بالمركبة المؤمنة لدى الجهة المدعى كل ذلك لعدم اخذ المدعى الأول الإخطار والإجراءات الإدارية.

نتيجة الحادث تعرضت المركبة المؤمنة لدى الجهة المدعى لأضرار مادية جسيمة. وقد قامت المدعى بعرضيكم السيارتين المؤمنة لديها بموجب بوليصة التأمين الشامل عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة الحادث المشار إليه أعلاه وذلك بصفحة تقرير الخبير نادر هرشة والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه اللائحة وذلك على النحو التالي:

1- أضرار مادية بالمركبة 6800 شيكاً. • أضرار الخبير 6000 شيكاً

2- إن المدعى حلت مكان مالك السيارة المؤمنة لديها الذي قام بالتنازل وتحويل حقه في مطالبة المدعى عليه بموجب وصل الخصاصة وحوالة الحق المرققة بهذه اللائحة. 6- المدعى عليهم مسؤولون عن الدفع بمبلغ 7400 شيكاً حيث طالب المدعى المدعى عليه مراراً بدفع المبلغ المذكور إلا أنهم تلمعوا عن الدفع دون وجه حق أو مسوغ قانوني سليم. 7- لحكمتمكم الموقرة صلاحية النظر في هذه الدعوى نظراً لثقتها ومكان إقامة المدعى عليه الأول ومكان مرزولة الجهة المدعى اعلمها.

8- الطلب: لتسليم المدعى، لتبليغ المدعى عليه نسخة من هذه اللائحة ب) وبعد المحاكمة والالتزام بالحكم على المدعى عليهم والزمامهم بدفع المبلغ المطلوب من هذه اللائحة والبالغ (7.400) سبعة آلاف وأربعمائة شيكاً مع تضمينهم الرسوم والصاريف وتآعب الأضرار وموضوع اللوائح بجدول غلاء العينة والفائدة القانونية من تاريخ الحادث حتى وقت السداد التام.

2025/01/1
تحريروا في: 01/01/2025
المقررات: 1- حافظت مستندات. 2- تحفظت المدعى بحق تقديم مستندات لم ترفق نسخاً عنها مع هذه اللائحة.

دولة فلسطين
السلطة القضائية-محكمة صلح رام الله- ((20775852))
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 330/2026 حقوق
المدعى عليه: 1) سوسن محمود شاكر أخواجا - هوية (972181655) 2) جيل إبراهيم امين الخواجا 3) جلال إبراهيم امين الخواجا 4) صبيحة إبراهيم امين الخواجا 5) عزيزة صالح عبد الله محمود.

يقتضي حضورك إلى المحكمة صلح رام الله الجلسة يوم الأحد الموافق 12/07/2026 الساعة 10:00 الظهري في دعوى حقوق رقم 330/2026 والتي اقامها المدعى نائل عبد الحميد سعيد شوان هوية رقم ؛ 902924315 - العنوان: رام الله - نغايين ٥ - وكيله المحامي احمد ياسر خليل ذيب المدعى بموضوعها تقسيم المقتولة - إزالة الشيع، بقيمة 62) من قانون أصول المحاكمات التجارية رقم 2) لسنة 2001 وإذ لم تحضر وترسل وكيلك عنك سوف يتم السير بالادعوى وفق أحكام القانون.

تاريخ التحرير: 08-06-2026

دولة فلسطين
السلطة القضائية-محكمة صلح رام الله- ((20775852))
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 330/2026 حقوق
المدعى عليه: 1) سوسن محمود شاكر أخواجا - هوية (972181655) 2) جيل إبراهيم امين الخواجا 3) جلال إبراهيم امين الخواجا 4) صبيحة إبراهيم امين الخواجا 5) عزيزة صالح عبد الله محمود.

يقتضي حضورك إلى المحكمة صلح رام الله الجلسة يوم الأحد الموافق 12/07/2026 الساعة 10:00 الظهري في دعوى حقوق رقم 330/2026 والتي اقامها المدعى نائل عبد الحميد سعيد شوان هوية رقم ؛ 902924315 - العنوان: رام الله - نغايين ٥ - وكيله المحامي احمد ياسر خليل ذيب المدعى بموضوعها تقسيم المقتولة - إزالة الشيع، بقيمة 62) من قانون أصول المحاكمات التجارية رقم 2) لسنة 2001 وإذ لم تحضر وترسل وكيلك عنك سوف يتم السير بالادعوى وفق أحكام القانون.

تاريخ التحرير: 08-06-2026

دولة فلسطين
السلطة القضائية-محكمة صلح رام الله- ((20775852))
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 330/2026 حقوق
المدعى عليه: 1) سوسن محمود شاكر أخواجا - هوية (972181655) 2) جيل إبراهيم امين الخواجا 3) جلال إبراهيم امين الخواجا 4) صبيحة إبراهيم امين الخواجا 5) عزيزة صالح عبد الله محمود.

يقتضي حضورك إلى المحكمة صلح رام الله الجلسة يوم الأحد الموافق 12/07/2026 الساعة 10:00 الظهري في دعوى حقوق رقم 330/2026 والتي اقامها المدعى نائل عبد الحميد سعيد شوان هوية رقم ؛ 902924315 - العنوان: رام الله - نغايين ٥ - وكيله المحامي احمد ياسر خليل ذيب المدعى بموضوعها تقسيم المقتولة - إزالة الشيع، بقيمة 62) من قانون أصول المحاكمات التجارية رقم 2) لسنة 2001 وإذ لم تحضر وترسل وكيلك عنك سوف يتم السير بالادعوى وفق أحكام القانون.

تاريخ التحرير: 08-06-2026

دولة فلسطين
السلطة القضائية-محكمة صلح رام الله- ((20775852))
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 330/2026 حقوق
المدعى عليه: 1) سوسن محمود شاكر أخواجا - هوية (972181655) 2) جيل إبراهيم امين الخواجا 3) جلال إبراهيم امين الخواجا 4) صبيحة إبراهيم امين الخواجا 5) عزيزة صالح عبد الله محمود.

يقتضي حضورك إلى المحكمة صلح رام الله الجلسة يوم الأحد الموافق 12/07/2026 الساعة 10:00 الظهري في دعوى حقوق رقم 330/2026 والتي اقامها المدعى نائل عبد الحميد سعيد شوان هوية رقم ؛ 902924315 - العنوان: رام الله - نغايين ٥ - وكيله المحامي احمد ياسر خليل ذيب المدعى بموضوعها تقسيم المقتولة - إزالة الشيع، بقيمة 62) من قانون أصول المحاكمات التجارية رقم 2) لسنة 2001 وإذ لم تحضر وترسل وكيلك عنك سوف يتم السير بالادعوى وفق أحكام القانون.

تاريخ التحرير: 08-06-2026

دولة فلسطين
السلطة القضائية-محكمة صلح رام الله- ((20775852))
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 330/2026 حقوق
المدعى عليه: 1) سوسن محمود شاكر أخواجا - هوية (972181655) 2) جيل إبراهيم امين الخواجا 3) جلال إبراهيم امين الخواجا 4) صبيحة إبراهيم امين الخواجا 5) عزيزة صالح عبد الله محمود.

يقتضي حضورك إلى المحكمة صلح رام الله الجلسة يوم الأحد الموافق 12/07/2026 الساعة 10:00 الظهري في دعوى حقوق رقم 330/2026 والتي اقامها المدعى نائل عبد الحميد سعيد شوان هوية رقم ؛ 902924315 - العنوان: رام الله - نغايين ٥ - وكيله المحامي احمد ياسر خليل ذيب المدعى بموضوعها تقسيم المقتولة - إزالة الشيع، بقيمة 62) من قانون أصول المحاكمات التجارية رقم 2) لسنة 2001 وإذ لم تحضر وترسل وكيلك عنك سوف يتم السير بالادعوى وفق أحكام القانون.

تاريخ التحرير: 08-06-2026

دولة فلسطين
السلطة القضائية-محكمة صلح رام الله- ((20775852))
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 330/2026 حقوق
المدعى عليه: 1) سوسن محمود شاكر أخواجا - هوية (972181655) 2) جيل إبراهيم امين الخواجا 3) جلال إبراهيم امين الخواجا 4) صبيحة إبراهيم امين الخواجا 5) عزيزة صالح عبد الله محمود.

يقتضي حضورك إلى المحكمة صلح رام الله الجلسة يوم الأحد الموافق 12/07/2026 الساعة 10:00 الظهري في دعوى حقوق رقم 330/2026 والتي اقامها المدعى نائل عبد الحميد سعيد شوان هوية رقم ؛ 902924315 - العنوان: رام الله - نغايين ٥ - وكيله المحامي احمد ياسر خليل ذيب المدعى بموضوعها تقسيم المقتولة - إزالة الشيع، بقيمة 62) من قانون أصول المحاكمات التجارية رقم 2) لسنة 2001 وإذ لم تحضر وترسل وكيلك عنك سوف يتم السير بالادعوى وفق أحكام القانون.

تاريخ التحرير: 08-06-2026

دولة فلسطين
السلطة القضائية-محكمة صلح رام الله- ((20775852))
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 330/2026 حقوق
المدعى عليه: 1) سوسن محمود شاكر أخواجا - هوية (972181655) 2) جيل إبراهيم امين الخواجا 3) جلال إبراهيم امين الخواجا 4) صبيحة إبراهيم امين الخواجا 5) عزيزة صالح عبد الله محمود.

يقتضي حضورك إلى المحكمة صلح رام الله الجلسة يوم الأحد الموافق 12/07/2026 الساعة 10:00 الظهري في دعوى حقوق رقم 330/2026 والتي اقامها المدعى نائل عبد الحميد سعيد شوان هوية رقم ؛ 902924315 - العنوان: رام الله - نغايين ٥ - وكيله المحامي احمد ياسر خليل ذيب المدعى بموضوعها تقسيم المقتولة - إزالة الشيع، بقيمة 62) من قانون أصول المحاكمات التجارية رقم 2) لسنة 2001 وإذ لم تحضر وترسل وكيلك عنك سوف يتم السير بالادعوى وفق أحكام القانون.

تاريخ التحرير: 08-06-2026

دولة فلسطين
السلطة القضائية-محكمة صلح رام الله- ((20775852))
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 330/2026 حقوق
المدعى عليه: 1) سوسن محمود شاكر أخواجا - هوية (972181655) 2) جيل إبراهيم امين الخواجا 3) جلال إبراهيم امين الخواجا 4) صبيحة إبراهيم امين الخواجا 5) عزيزة صالح عبد الله محمود.

يقتضي حضورك إلى المحكمة صلح رام الله الجلسة يوم الأحد الموافق 12/07/2026 الساعة 10:00 الظهري في دعوى حقوق رقم 330/2026 والتي اقامها المدعى نائل عبد الحميد سعيد شوان هوية رقم ؛ 902924315 - العنوان: رام الله - نغايين ٥ - وكيله المحامي احمد ياسر خليل ذيب المدعى بموضوعها تقسيم المقتولة - إزالة الشيع، بقيمة 62) من قانون أصول المحاكمات التجارية رقم 2) لسنة 2001 وإذ لم تحضر وترسل وكيلك عنك سوف يتم السير بالادعوى وفق أحكام القانون.

تاريخ التحرير: 08-06-2026

دولة فلسطين
السلطة القضائية-محكمة صلح رام الله- ((20775852))
صادرة عن محكمة صلح رام الله في الدعوى رقم 330/2026 حقوق
المدعى عليه: 1) سوسن محمود شاكر أخواجا - هوية (972181655) 2) جيل إبراهيم امين الخواجا 3) جلال إبراهيم